إنقاذ التراث من التراث:

أجوبة سحنون وأجوبة القرويين أنموذجان

حسان الخيالي باحث في سلك الدكتوراه

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بجامعة ابن طفيل القنيطرة-المغرب

مقدمة

عُرف التراث الإسلامي بتنوع مصادره وتعدد مراجعه في مختلف الفنون والعلوم، وتميز الفقه المالكي بوجه خاص بغزارة مؤلفاته الفقهية وسعة دواوينه النوازلية، اكتشف الباحث من خلالها ظاهرة تحذير بعض الفقهاء من كتاب أو كتب لا تقل أهمية متونها، شكلا ومضمونا، عن اجتهادات الفقهاء واختياراتهم، الشيء الذي أثنى العلماء عن الكلام عنها والخوض فيها وبالتالي إقصاؤها من دائرة التراث الفقهي العتيق.

في هذا المقال سوف نتناول قضية التحذير والتجريح الذي تعرض لها كل من كتاب "أجوبة ابن سحنون" و كتاب "أجوبة القرويين" عبر كتاب "نور البصر في شرح المختصر" لأحمد الهلالي السجلماسي مبينين أثر ذلك على سيرورة الفقه النوازلي والأسباب التي كانت وراءه، وما ينبغي أن يكون لإنقاذ التراث بالتراث. وقد تم تناول هذا البحث في مقدمة سبق بسطها وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: تحذير نور البصر من أجوبة ابن سحنون وأجوبة القرويين

المطلب الأول: كتاب نور البصر

التعريف بالمؤلّف

هو أحمد بن عبد العزيز بن رشيد بن محمد الهلالي السجلماسي، أبو العباس، من ذرية أبي إسحاق إبراهيم بن هلال: فقيه مالكي، من أعيان العلماء[1]. جده الأكبر إبراهيم بن هلال السجلماسي من العلماء الأجلاء وكان يلقب بباز النوازل[2] .نشأ -رحمه الله- في بيئة علمية وخير دليل على ذلك ما ذكر في مقدمة فهرسته: "أما بعد؛ فإنه لا يخفى أن العلم أشرف ما عني به أولو الألباب، وأطرف ما تنافس ذوو الهمم في العكوف عليه والانكباب، وإن من منن الله علي، وأجل مواهبه لدي، أن شغلني بطلب العلم برهة من عمري، وجبلني على محبته من أول أمري حتى حصلت منه - ولله المنة - على كنز عظيم، وظفرت منه بذخر نفيس كريم..."[3]. ونتيجة نبوغه العلمي فقد برع في شتى أنواع العلوم عقليها ونقليها، فقها وعربية، ومنطقا، وأصولا، وآدابا. ولد رحمه الله تعالى بسجلماسة بتافيلالت سنة (1113ه) وبها بدأ تكوينه العلمي، ثم التحق بفاس وانكب على تحصيل العلم بها حتى كان له فيه شأن عظيم، ثم تولى التدريس بها إلى أن صار من أعلام شيوخ العلم بالحضرة الفاسية[4].

وقد سأل السلطان أبو عبد الله محمد بن عبد الله العلوي الشيخ أبا حفص الفاسي حين بويع بالخلافة عن أعلم الناس وأعملهم فقال له: "الأحمدون، يعني أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، وأحمد بن عبد الله الغربي الرباطي، وأحمد بن محمد الورزازي... وكان بالمجلس أعيان علماء الحضرة الفاسية كالشيخ التاودي وغيره[5]. حج مرتين وأخذ العلم عن علماء الحجاز ومصر وتوفي -رحمه الله تعالى- بمدغرة تافيلالت سنة (1175ه)[6].

---

[01] الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين الطبعة، الخامسة عشر – ماي2002، ج.1ص.151.

[02] الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار الغرب الاسلامي، ط2 1982، ج.2، ص.1099.

[03] الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، فهرست بدر سماء العالي، تحقيق رشيد المصلوت الروداني، ط 1981، ص9.

[04] الكتاني، فهرس الفهارس، ج2/1099-1102.

[05] نفسه 1099/2

[06] الأعلام للزركلي، ج151/1.

التعريف بالكتاب

كتاب نور البصر شرح المختصر، كتاب فقهي رام مؤلفه الهلالي-رحمه الله- حل وشرح ألفاظ مختصر العلامة الشيخ خليل، كما هو جلي من خلال عنوانه.

وبالرجوع لسبب تأليفه نجد أن الشيخ الهلالي رأى مباحث وقضايا مشكلة في فقه خليل لم تتناول بالشرح والتحليل، ولم تأخذ حقها في البحث والمناقشة، فهمَّ بوضع شرحه هذا لإزالة غموضها وإثارة مواضيعها وعرضها للنقاش والمذاكرة بين طلبة العلم بأسلوب يشحذ الهمم، ويقوي العزائم، ويبعث القوة في النفوس لتسلق القمم.

يقول في هذا الصدد: «...فاعلم أولا أن هذا المختصر-وإن أكثر الناس عليه الشروح، وأتوا بما يثلج له الصدر وتنشط له الروح، حتى زادت الموضوعات عليه على الستين ما بين شرح وحاشية، وصارت مقاصد الكتاب بمجموعها واضحة فاشية- مازالت فيه مواضع محتاجة إلى البيان، وليس الخبر في ما قلته كالعيان. ثم فيما تداوله الشراح والمدرسون مواضع كثيرة مفتقرة إلى التحرير، وكنت أتمنى له شرحا متوسطا، لا مملا مفرطا ولا مخلا مُفرِّطا، مشتملا على تقريب معانيه، وتحقيق مبانيه، مطابقا في أحكامه للنُّقول، مطبقا لنصوصه على نوازل الوقت، تطبيقا تشهد لصحته العقول»[7].

لقد أعطى الكتاب منهجا واضح المعالم والأركان، في مهارات التأليف لمن يأتي بعده وينشد السير على طريقته في التحليل والتفسير. والكتاب-وإن لم يتمه مؤلفه لمباغتة المنية له- تناول شرح مقدمة خليل وأسهب في قضايا مختلفة ومتنوعة لا يسع لطالب العلم جهلها. وقد جاء في ثنايا شرحه ذكر مراتب المفتين وطبقاتهم، كما عرَّف بمجموعة من أعلام المالكية وذكر ضوابط وأحكام الفتاوى والقول المتفق عليه والمشهور والراجح والضعيف والقول المساوي لمقابله والترجيح بينها حال التعارض، كما عرج على ذكر كتبا حذر العلماء منها، وغير ذلك من القضايا والدرر الفقهية.

المطلب الثاني: تحذير نور البصر من أجوبة ابن سحنون

---

[07] الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، نور البصر شرح المختصر، تحقيق أحمد فاضل و الحسين أبو الوقار، وعبد العزيز أيت المكي، طبعة المجلس العلمي بإنزكان ط1،2014، ص.73.

نبذة عن كتاب أجوبة ابن سحنون

يعتبر كتاب" أجوبة ابن سحنون" من أهم الكتب التي ألفت في فقه النوازل، ويظهر من خلال محتوياته أنه يشمل أغلب الموضوعات الفقهية، خاصة فقه المعاوضات والتبرعات والعبادات، مؤلفه هو محمد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني المعروف بابن سحنون(256ه)[8].

حقق الكتاب في أول الأمر من طرف حامد العلويني، ثم أخرى من طرف الحسن أشفري، وقد أثبت المحققان في قسم الدراسة نسبة الكتاب لمؤلفه، وأن أصل الكتاب أجوبة أجاب بها المؤلف على المسائل التي طرحها عليه تلميذه الفقيه أبو عبد الله محمد بن سالم[9].

النقول عن الكتاب

نقل عن أجوبة ابن سحنون مجموعة من الفقهاء كالقاضي عياض مداركه والفشتالي في وثائقه و الونشريسي في معياره وآخرون ،وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1/-الشيخ خليل، الذي نقل عنه في كتاب التوضيح في مواضع كثيرة، وقد عد محقق التوضيح نوازل ابن سحنون ضمن أهم مصادر كتاب التوضيح[10].

2/-الشيخ ابن سهل في نوازله المسماة: "الإعلام بنوازل الأحكام"، وهو كتاب معتمد يعول عليه كثيرون من الحكام وشيوخ الفتوى وكثيرا ما ينقل ابن سهل عن ابن سحنون، فقد جاء في تبصرت الحكام لابن فرحون: «ومن أحكام ابن سهل أيضا قال: وفي نوازل ابن سحنون...»[11]، وجاء في وثائق الفشتالي: «وحكى ابن

---

[8] القاضي عياض، أبو الفضل، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة بالمحمدية، ط أوقاف المغرب، سنة 1983.ج.4، ص.204-219.

[9] ينظر إلى ترجمته مفصلة في كتاب الأجوبة لمحمد بن سحنون بتحقيق حامد العلويني طبعة دار ابن حزم الأولى: ص.21-24.

[10] السافري، محمد المدني، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا نوقشت بكلية الشريعة بآيت ملول آكادير، تقديم وتحقيق كتاب البيوع من كتاب التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي،ج.1، ص.64.

[11] ابن فرحون، إبراهيم شمس الدين محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحقيق جمال مرعشلي، طبعة دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط2003 .ج.1، ص.96.

سهل عن ابن سحنون عن أبيه وعن ابن المواز أنه إذا أقر للغائب بالدين لا يقتضي بإقراره...»[12]، كما أشار عبد الرفيع التونسي في كتابه "معين الحكام على القضايا والأحكام" أن عيسى بن سهل ينقل عن ابن سحنون في أجوبته[13].

3/-ابن عبد الرفيع التونسي(733ه)، الذي نقل عنه في كتابه: " معين الحكام على القضايا والأحكام" في أكثر من موضع وفي أكثر من مسألة وعلى سبيل المثال لا الحصر: نقل عنه قوله: «لا يجوز نكاح العبد للحرة العربية»[14]، كما عد أجوبة ابن سحنون مصدرا مهما من المصادر التي عول عليها كثيرا في تقرير مسائله، وهذا ظاهر وواضح في فهرس المراجع والمصادر التي ختم بها محقق الكتاب.

4/-داود التملي الجزولي[15]، في "مختصر أمهات الوثائق وما يتعلق بها من العلائق"، وقد أشار محقق هذه الوثائق إلى اعتماد المؤلف على محمد بن سحنون فقال: «أما بخصوص فقه الوثائق فإن المؤلف قد اعتمد في ذلك على مصادر الفقه المالكي... وكتب في نوازل كنوازل ابن سحنون...».

ويتضح أن داود التملي قد نقل حرفيا عن ابن سحنون أغلب الأجوبة التي نقلها في كتابه مصرحا بقوله: «وفي أجوبة سحنون»، ويُذكر منها على سبيل التمثيل فقط:

-في باب الشهادة: نقل أسئلة وأجوبة كثيرة عن ابن سحنون تهم من لا تجوز شهادتهم[16]، ومظاهر التهمة في الشهادة[17].

---

[12] الفشتالي، عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الملك، وثائق الفشتالي، تحقيق أبي الفضل الدمياطي أحمد بن علي، طبعة مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ط1، 2015. ص.81.

[13] ابن عبد الرفيع، إبراهيم بن حسن، معين الحكام على القضايا والأحكام، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1989.ص. 128.

[14] معين الحكام، ص.168.

[15] هو داود بن محمد بن عبد الحق التملي التَنلي الجزولي الفقيه العالم الموثق، الصالح الزاهد توفي سنة 899ه.. ينظر المعسول:ج6/169، ومناقب الحضيكي:ج1/214.

[16] البوشواري، محمد، مختصر أمهات الوثائق وما يتعلق بها من العلائق - للفقيه سيدي داوود التملي الجزولي(ت899ه(، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، ج.462،2-463.

[17] نفسه، ج.1ص.265-279.

-وفي باب القضاء: نقل أسئلة كثيرة وأجوبتها عن ابن سحنون[18]، ونقل عنه في باب الحيازة والأيمان والضمان وفي الصيد والذكاة، والرعاة والدماء، واللقطة.

7/- ابن شاس في كتابه عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة نقل عنه في أكثر من موضع، وهذا مثال واضح في نقل هذا العالم الجليل من أجوبة ابن سحنون، في الفصل الثاني "وفي وجوه التحمل والأداء" حين قال: «...وهو نفس ما حكاه محمد بن سحنون في أجوبته، قال قلت: أرأيت الشاهد إذا طلب المشهود له بتأدية شهادته إلى موضع تدركه فيه المشقة والتعب، فأعطاه صاحب الشهادة دابة يركبها؟ قال لا بأس بذلك أيضا، ولا يقدح في شهادته.

قال محمد: وأنا أقول لمن كان على مسافة يوم أو أقل من ذلك فلا له أن يأكل طعام صاحب الشهادة، فإن فعل كان ذلك جرحة في شهادته، وإن كانت مسافة يومين أو ثلاثة، فلا بأس أن يأكل طعام صاحب الشهادة»[19].

9-/أبو إسحاق التونسي(433ه) في أجوبته: ذكر الدكتور الحسن أشقري أحد محققي "أجوبة سحنون" من خلال "مجلة المذهب المالكي" العدد الثاني: «وجدت وأنا بصدد البحث في إحدى الخزانات الخاصة مخطوط ضمن مجموع يحتوي على نوازل ابن هلال، وثائق ابن سلمون وأجوبة التونسي، ولما تصفحت هذه النوازل التي لا تتجاوز عدد صفحاتها 56 صفحة، ولم تكن لها مقدمة ولا حتى تاريخ النسخ، وجدته ينقل عن ابن سحنون، وترددت كثيرا هل هذه الأجوبة للتونسي أبي إسحاق؟ وهل له أجوبة فعلا، ولكني أطلعت في المعالم للمالكي أنه قال: " كان فقيها صالحا موصوفا بالفهم مقدما في أجوبته..."، وتبين لي فيما بعد أن هذه الأجوبة التي اطلعت عليها للتونسي فعلا، إذ لها نسخ كثيرة في أقطار سوس، فإنه ينقل عن ابن سحنون، فقد نقل عنه في فصل الصيد والذكاة، ومن أمثلة ذلك قوله: " ومن سؤال محمد بن سالم عن محمد بن سحنون قال: سألت عن من ذبح شاة فأصابه رش دم أيغسله أم لا؟ ونقل عنه في فصل النكاح، ومن أمثلة ذلك قوله: " مسألة لابن سحنون فيمن له على المرأة دين فقالت له تزوجني بذلك

---

[18] نفسه، ج1. ص.280-300.

[19] () ابن شاس، بو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة الجواهر، دراسة وتحقيق حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى،2003. ج.3، ص.1052.

الدين...ورضيت بذلك مهرا أنه يجوز". ونقل عنه في فصل الأطعمة، ومن أمثلة ذلك: " من كتاب سؤالات محمد بن سالم لمحمد بن سحنون وسألته عن الأئمة الظالمة الجائرة المحاربة...»، كما نقل عنه في فصل الشهادات وفي غيرها من فصول الكتاب»[20]. قد أشار فضيلته أن "أجوبة التونسي" موجودة في إحدى الخزانات الخاصة بقرية "آيت حمو" التابعة لإقليم الشتوكة آيت باها جهة سوس ماسة بالمملكة المغربية، وأنه يملك صورة منها[21].

بيان حقيقة التحذير

بالرجوع على "كتاب نور البصر"[22]، قال الهلالي: « وقد حذر العلماء من تآليف موجودة بأيدي الناس تنسب للأئمة ونسبتها باطلة، ففي نوازل ابن هلال حذر من الأجوبة المنسوبة لابن سحنون وما زال الأشياخ يحذرون الطلبة منها، وفي نوازل الشيخ عبد القادر الفاسي ما نصه: قال القوري: «أجوبة ابن سحنون لا يجوز الفتوى بما فيها ولا العمل عليها بوجه من الوجوه»، والمتمعن في هذا يجد أن الذي شكك في أجوبة سحنون هو شخص واحد، ألا وهو القوْري[23]-رحمه الله-، ونقله عنه تلميذه إبراهيم الهلالي في نوازله، وعبد القادر الفاسي في نوازله، ثم نقله عن الهلالي حفيده أحمد الهلالي في "نور البصر"، وعنه نقله النابغة الغلاوي في طليحيته[24]، وهؤلاء كلهم من العلماء المتأخرين، فالقوري عاش في القرن التاسع الهجري، والهلالي الجد عاش في القرن العاشر الهجري، وعبد القادر الفاسي عاش في القرن الحادي عشر الهجري، والهلالي الحفيد عاش في القرن الثاني عشر الهجري، والنابغة الغلاوي عاش في القرن الثالث عشر الهجري، ولم ينقل هؤلاء عن واحد من الأئمة المتقدمين الأعلام أن ابن سحنون لم تكن له أجوبة، أو أن تلك الأجوبة المنسوبة لابن سحنون فيها ما يخالف الشريعة أو المعتمد في المذهب المالكي، اللهم إلا ما كان له من

---

[20] الحسن أشفري،"ابن سحنون ورد دعوى انتحال كتاب الأجوبة"، مجلة المذهب المالكي، العدد الثاني لسنة 1427هـ/2006م،ص.170 و171.

[21] المصدر السابق: ص171 (الهامش)

[22] الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، نور البصر شرح المختصر، تحقيق عبد الكريم قبُول، طبعة دار الرشاد الحديثة، ط1،2013. ص.252-253.

[23] هذا ما صرّح به مؤلف "نور البصر" في موضعه (ينظر الهامش 21 من هذا البحث) ، ولم أقف على هذا الكلام في نوزل كل من إبراهيم الهلالي وعبد القادر الفاسي.

[24] حين قال في البيت 121: ومنه الأجوبة للسحنونِ **** فعزوُها له من الجنونِ

الاختيارات والترجيحات في الفروع الفقهية التي تعود أحكامها إلى الاجتهاد والترجيح حسب ظروف المفتي والمستفتي وزمن ومكان الفتوى.

فالناقد لسِفر من الأسْفار عليه أن يوضح مكامن الخطأ في الكتاب الذي ينتقده، حتى يكون المتلقي أو القارئ على بينة من أمره، وهذا ما لم يحدث بالنسبة لأولئك الذين حذروا من نوازل ابن سحنون، بل تبين من خلال مختلف مخطوطات الكتاب، أن عددا غفيرا من الشيوخ والفقهاء المتقدمين جعلوا أجوبة ابن سحنون عمدتهم[25] في النقل واستقاء مادة مؤلفاتهم، وعلى رأسهم: ابن سهل وأبو إسحاق التونسي اللذان عاشا في القرن الخامس الهجري، والقاضي عياض الذي عاش في القرن الخامس والسادس، بالإضافة إلى ابن شاس الذي عاش في القرن السابع الهجري والشيخ خليل وابن عبد الرفيع التونسي والفشتالي، الذين عاشوا في القرن الثامن الهجري، وكذلك داود التملي والونشريسي اللذان عاشا على التوالي في القرنين التاسع والعاشر الهجريين.

وعليه يتضح جليا، أن أصحاب التراجم والطبقات الذين أشاروا إلى هذه النوازل ضمن كتب ابن سحنون، يستحيل نقلهم ذلك من غير مصادره الأصلية الموثوقة نظرا لعدالتهم ومكانتهم المرموقة في العلم والتعليم والإفتاء والقضاء، وإلا شككنا في أغلب ما نقلوه لنا عن المذهب المالكي ورجاله ومؤلفاته. كما أن الفقهاء والمؤلفين الذين جعلوا أجوبة ابن سحنون مصدرا من مصادرهم الفقهية والنوازلية، لا يمكن أن يخفى عليهم أمر انتحال تلك الأجوبة، وهم المحققون والمدققون والحفاظ للمذهب أكثر من غيرهم، وهم أقرب زمانا إلى ابن سحنون من الذين قالوا بانتحال هذه الأجوبة على ابن سحنون. كما نجد من خلال كتب الفهارس وكلام المحققين أن هذه الأجوبة جابت العالم الإسلامي شرقا وغربا، فقد وجدت نسخة في تركيا والمغرب وفي تونس ومصر وفي اسبانيا، ويستبعد أن تجوب هذه الأجوبة الآفاق المذكورة إن لم تكن صحيحة النسبة لفقيه كبير وشيخ نحرير في قيمة ووزن محمد بن سحنون رحمه الله تعالى.

ومن حيث المضمون فالمطلع على أجوبة ابن سحنون لا يجد فيها ما يتناقض مع الفقه المالكي، بل لا يجد بين ثناياها ما يتعارض مع الفقه الإسلامي بصفة عامة، فضلا عن أن يجد فيها ما يخالف الشريعة الإسلامية الغراء، فهو أحيانا يستشهد بالحديث الضعيف والموضوع، وهذا ليس عيبا فيه، وليس خاصا به، وقد لا يخلو سِفر من أسْفار العصور المتقدمة من هذا القدح، خاصة إذا استحضرنا المرحلة التي عاش

---

[25] انظر النقول عن كتاب أجوبة سحنون من هذا المقال.

فيها ابن سحنون، والتي قلت فيها المؤلفات المتخصصة في نقد السند ومتن الحديث، بل انعدم فيها اشتهار علم الحديث والجرح والتعديل. ومحمد بن سحنون رحمه الله كان يدلي بدلوه في العديد من المسائل الفقهية، لكن بعد جرده واستعراضه لآراء وأقوال من سبقوه من علماء وفقهاء المذهب المالكي، وسئل عن الفحل من الضأن والمعز إذا قطعت أنثياه وخصي بالحديد، أترى أن يجوز في الأضحية أم لا؟ قال (ابن سحنون): قال ابن القاسم لا يجوز، لأن ذلك من النقص الذي نهى النبي عليه الصلاة والسلام عنه في الضحايا والهدايا، وقال ابن وهب لا بأس بذلك، وهو بمنزلة فحول الإبل التي لا تخصى إلا بالحديد، وهو قول أيضا لابن القاسم، وتوفي رحمه الله ولم يدر على أي قول ثبت. قال محمد بن سحنون: وترك ذلك أفضل إلا أن يكون معسرا فلا بأس به[26].

والكتاب يعكس بجلاء وتبصّر من خلال مسائل فقهية متنوعة خصائص ومميزات عصر نهضة الأغالبة بالقيروان، فضلا عن مواقف علمية وفكرية لفقهاء وأعلام كان يهرع إليهم وقت الرخاء كما كان يهرع إليهم في وقت الشدة.

المطلب الثالث: تحذير نور البصر من أجوبة القرويين

نبذة عن كتاب أجوبة القرويين

اشتهر الكتاب بأجوبة القرويين، ضم بين دفتيه مسائل فقهية ترقى إلى مقام النوازل التي حلت ببلاد المغرب زمن جامع تلك النوازل، فكان متكأ النوازليين وملجأ القضاة والمفتين. الكتاب يعد من الكتب المفقودة وجامع أجوبته أحد تلامذة ابن أبي زيد القيرواني المصامدة، لكن لأهميته كانت عليه مختصرات مازالت محفوظة في الخزائن العامة والخاصة. اشتهر اختصارا باسم "أجوبة القرويين" دون نسبته لأحد. واستقراءً لمواطن وروده في التراث المالكي، يلاحظ أنه نادرا ما تأتي إحالتهم عليه باسم "الفصول" أو "سؤالات أهل المغرب"، وغالبا ما ترد عندهم باسم "أجوبة القرويين" أو "نوازل القرويين. ينسب الكتاب إلى عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزاوي أو النفزي القيرواني أبو محمد المتوفى سنة 386هـ.[27] قال عنه محقق الكتاب الحسن

---

[26] ابن سحنون، محمد، أجوبة ابن سحنون، تحقيق لحسن أشفري، فصل: الصيد والذكاة، ص.402.

[27] مصادر الترجمة: ترتيب المدارك (2/141-145). سير أعلام النبلاء (10/17). الديباج ص136. شجرة النور الزكية (1/96).

شجيد:« لا شك أن هذا الديوان النوازلي كان معتمد المالكية قديما وحديثا، وخاصة من انتصبوا للإفتاء، وألفوا فيه التآليف»[28].

النقول عن الكتاب[29]

تبوأ "أجوبة القرويين" مكانة سامقة بين مؤلفات العلماء قديما وحديثا، فكانت معتمد فقهاء المالكية عموما، والنوازليين منهم على وجه الخصوص.

ذكر الدكتور الحسن العبادي -رحمه الله- أثناء تعليقه على أجوبة القرويين: " لعل أجوبة القرويين تعتبر أول مجموعة معلومة لعلماء القيروان، ويكثر النقل عنها، ولا يعرف إلى الآن جامعها ولا حجمها، لأننا لم نقف على النسخة الأصلية منها وإنما وقفنا على مختصر منها...وإذا لم يعرف جامع هذه الجوبة، فمختصرها معروف الاسم، وهو يعلى بن مصلين الرجراجي"[30] .

ففي مواهب الجليل قال الحطاب: "ومن كتاب الفصول: سقوط نفقتها مدة هروبها وما تركت عند الزوج فما له نحلة يستأجر عليه"

وقال عليش:" في مسائل أبي عمران الفاسي وكتاب الاستيعاب وكتاب الفصول فيمن باع حرا ماذا يجب عليه؟ قال يحد ألف جلدة ويسجن سنة". وورد في موطن اخر عند الحطاب قوله: " قال في مسائل أجوبة القرويين في القائل لرجل: بع سلعتك من فلان؛ لأنه ثقة ومليء فوجده بخلاف ذلك، فقال: لا يغرم شيئا إلا أن يغره، وهو يعلم بحاله". وقد نقل أحد المشارقة نصا للجزولي قال فيه: قال الجزولي: ورأيت في بعض أجوبة القرويين: سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوبا ليبيعه...»[31].

---

[28] ابن مصلين، يعلى، مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل البادية وأهل الجبال الذين لاولي لهم ولا سلطان لأجوبة القرويين، تحقيق الحسن خالد شجيد، دار الفتح للدراسة والنشر، ط1، 2023، ج.1، ص.99.

[29] نفسه، ص.100و101.

[030]العبادي، الحسن بن أحمد الهشتوكي، فقه النوازل في سوس: قضايا و أعلام من القرن التاسع الهجري إلى القرن الرابع عشر، طبعة دار النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط1999،1، ص.65

[031] ابن مصلين، يعلى، مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل البادية وأهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان لأجوبة القرويين، تحقيق الحسن خالد شجيد، دار الفتح للدراسة والنشر، ط1، 2023،ج.1، ص.100.

وفي كتاب الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة لأبي زيد عبد الرحمن التمنارتي ورد النقل باسم "أجوبة القرويين" فذكر صاحبه: «وأما إذا لم يعرف الصبي شيئا؛ لا حرفا ولا هجاء ولا غير ذلك؛ فلا حذقة له، قاله سحنون في أجوبة القرويين»[32].

وقال الشوشاوي في فوائده: «قال أبو محمد في كتاب الفصول: ولا تجوز شهادة المعلم مطلقا»[33].

كما أحال الكيكي عليه بقوله: « ومن كتاب الفصول فيما أجاب فيه فقهاء القرويين لابن أبي زيد...»[34]، وممن كانت لهم أيضا إحالات عليه باسم "أجوبة القرويين" الونشريسي[35]والتملي[36]ووردت الإحالة عليه عند القاضي عياض[37]والتسولي[38]، وغيرهما، باسم "نوازل القرويين".

بيان حقيقة التحذير

حذر الشيخ الهلالي من "أجوبة القرويين" ولم يجوِّز الفتوى بما فيها ولا العمل عليها بوجه من الوجوه، متبعا في ذلك من سبقوه من الأشياخ: "...وفي "نوازل" الشيخ عبد القادر الفاسي ما نصه: قال القوْري: "أجوبة" ابن سحنون لا تجوز الفتوى بما فيها ولا عمل عليها بوجه من الوجوه، وكذلك "التقريب والتبيين" الموضوع لابن أبي زيد، وكذلك "أجوبة القرويين"، وكذلك "أحكام" ابن الزيات، وكذلك كتاب "الدلائل

---

[32] التمنارتي،أبوزيد عبد الرحمن،الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة،تحقيق اليزيد الراضي،دار الكتب العلمية،الطبعة الثانية،2007, ص.505.

[33] نفسه، ص.304:

[34] الكيكي،محمد بن عبد الله،مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال،تحقيق أحمد توفيق،طبعة دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى،1997, ص:.54

[35] الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى،المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط1981،ج. 6, ص118.

[36] التملي،عبد الله بن ابراهيم بن داود،النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين،تحقيق رضوان بن صالح الحصري،دار ابن حزم،طبعة2016, ص.135.

[37] القاضي عياض وولده محمد،مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1997،2،ص.10.

[38] التسولي،علي بن عبد السلام،أجوبة التسولي في مسائل الأمير عبد القادر،تحقيق عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعةالأولى 1996, ص.102.

والأضداد"، فجميع ذلك باطل وبهتان"[39] .

ونظم ذلك التحذير من "أجوبة القرويين" النابغة الغلاوي قائلا:

كَذلك ذُو الفصول والدلائل لابن أبي زيد بِلا دلائل[40]

والقرويون إليهم تُنسب أجوبة وهي لزورٍ أنسبُ[41]

فالشيخ الغلاوي حذر من كتابي "الفصول" و"أجوبة القرويين" وكلاهما لابن أبي زيد القيرواني على انهما مختلفين، لكن من حقق "مختصر الفصول في أجوبة القرويين" أثبت أنهما سفر واحد ينسب إلى ابن أبي زيد القيرواني[42] .

وبالرجوع إلى نظم "البوطليحية" الذي حققه لخضر لقمار، نجد أن محققه يزعم أن المقصود بالقرويين في النظم هم فقهاء فاس وذلك نسبة إلى جامع القرووين الذي شيدته فاطمة الفهرية سنة 245هـ[43]، وهذا مجانب للصواب، في حين أن محقق البوطليحية أبو البراء فسَّر القرويين بفقهاء المالكية المنحدرين من المدينة التاريخية التونسية، التي بناها القائد الفاتح عقبة بن نافع (136هـ)، والتي اشتهرت بمدرستها المالكية طيلة قرون عديدة وذلك إبَّان الحكم الفاطمي لها[44]، وقد كان على صواب، لأن "أجوبة القرويين" ضم مجموعة من الفتاوى والنوازل التي أجاب عنها فقهاء المالكية من المدرسة المالكية القيروانية، وهذا ما توصل له محقق " مختصر الفصول في أجوبة القرويين": "فبناءً على هذه المعطيات يمكن القول

---

[39] نور البصر،تحقيق عبد الكريم قبول،ص.252.

[40] الغلاوي الشنقيطي،محمد،بوطليحيّة،تحقيق يحيى بن البراء،طبعة المكتبة المكية، ط.2, 2004, البيت120.

[41] نفسه، البيت122

[42] مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين، ص103

[43] الغلاوي الشنقيطي،محمد،نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي،دراسة وتحقيق لخضر لقمار،مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية –الجزائر- السنة الجامعية: 2004-2005, ص.99 (الهامش4).

[44] البوطليحية، بتحيق أبو البراء، ص.103.

بأن أجوبة القرويين كانت في أصلها رسالة جامعة لمجموعة من فتاوى أهل المغرب، وجهها يعلى بن مصلين لابن أبي زيد القيرواني وغيره من فقهاء القيروان كالقابسي وابن محرز...ممن ذكروا في هذا الديوان، فنسبها في أصلها لابن أبي زيد لأنه المقصود بها أصالة، ثم اختصرها رحمه الله، ففُقِد الأصل وبقي المختصر"[45].

ومنه يتضح لنا جليا أن "أجوبة القرويين" صحيح النسبة لابن أبي زيد القيرواني وما احتواه من أحكام فقهية كان مرجع الفقهاء في بلاد المغرب وأجوبته مبثوثة في كتب النوازل عند المتقدمين والمتأخرين. فرغم أن التحذير منها كان مصدره ابتداءً الشيخ القوْري رحمه الله (872هـ) جازما أن ما فيها لا يشبه قولا صحيحا[46]. فإن التحذير نفسه لا نجده عند غيره من الفقهاء المالكية سواء المتقدمين أو المتأخرين عن الشيخ القوْري باستثناء الشيخ ابن هلال(903هـ) والشيخ الزقاق (932هـ) والشيخ عبد القادر الفاسي(1091هـ) والشيخ الهلالي (1175هـ) وهؤلاء كلهم تكلموا بلسان القوْري معتمدين على تجريحه وتضعيفه لأجوبة القرويين.

والكتاب وثيقة تاريخية تؤرخ قدم تمسك الغرب الإسلامي حكاما ومحكومين بالثوابت الدينية عقيدة وفقها وسلوكا، وهذا ظاهر جلي في مسائل كثيرة من هذا السفر النوازلي العتيد.

المبحث الثاني: أسباب التحذير ومسوغاته

إن الشيخ القوْري الذي طعن في هذه الأجوبة(سحنون والقرويين) ربما –والله أعلم- له عذره، للمكانة العظيمة التي يحتلها في العلم وبين العلماء ونحن لا ننتقص من قيمة هذا الشيخ الجليل، وعليه فلا يستبعد أن يكون ذلك راجعا إلى كون نسبة كتاب الفصول في أجوبة القرويين إلى ابن أبي زيد القيرواني هي نسبة قول وعبارة وليست نسبة تأليف وعبارة، أو قد اطلع على نسخة من النسخ التي زاد فيها بعض النسَّاخ بعض الأجوبة كما جرى لأجوبة ابن سحنون، ويؤكد ذلك ما وقف عليه المحققان لكتاب "أجوبة ابن سحنون" حيث وجدا نسخ مختلطة[47] ونسخا مخطوطة أخرى غير مختلطة كانت المعتمدة في تحقيقهما للكتاب، حيث

---

[45] مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين، ص.111.

[46] نور البصر، ص.252.

[47] ابن سحنون، محمد، أجوبة ابن سحنون، تحقيق ودراسة: حامد العلويني، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، 2000م، ص.18وص.91.

أكدا ما أشار إليه بعض النسَّاخ إما في مقدمتهم قبل البداية في كتاب الأجوبة، أو بعد انتهائهم من كتاب الأجوبة، فقد وجدا في بداية المخطوط الأم ما يلي: « كتاب فيه أجوبة الإمام الفقيه العالم الأوحد أبي عبد الله محمد بن سحنون رضي الله عنه، وهي النسخة التي هذبها وصححها بنفسه قبل موته بعامين، وفصلها على عشرين فصلا، فما وجدت من هذه النسخ المختلطة الأسئلة غير مفصل وغير متجانس، فاعلم أنه من النسخ الفاسدة التي زاد فيها المبطلون ما ليس فيها».

وهذا ما أكده محقق كتاب "مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين" الدكتور الحسن شجيد، الذي كشف لنا من خلال تحقيقه للكتاب أن تعاقب السنين على هذه الأجوبة، من القرن الرابع الهجري إلى الآن كان سببا في امتداد أيدي النسّاخ إليها استدراكا واستدلالا وتوسيعا واختصارا، بل وأحيانا مسخا، وإفسادا، وتزييفا، وخلطا. ولا يستبعد أن يكون هذا التزييف والخلط واقعان في تلك الفترة، خاصة إذا علمنا الحالة السياسية المضطربة التي كان يعيشها المغرب آنذاك. ومما يؤيد هذا الطرح ما أسفر عنه توثيق وتحقيق نسخ هذا الديوان، كما يؤكده ويجليه وصول إحدى هذه النسخ إلى دار السلطان، وهي النسخة الأميرية التي تزينت ذيولها بتعليقات سعيد بن عبد المنعم الحاجي (953ه) ثم وصلت إلى حفيده في فترة حكمه بتارودانت يحيى الحاجي (1035ه). فلا يستبعد أن تكون هذه الأجوبة آنذاك دستورا يتكئ عليه للنظر في أحوال الأمة خاصة وأنها مشخصة في كثير من مسائلها للحالة السياسية والاجتماعية في المغرب، ومقدمة لأقوال الفقهاء ذوي الباع الطويل في فقه مالك أمثال ابن أبي زيد والقابسي وغيرهما كثير[48].

من خلال ما سبق يظهر أن أصل التحذير من أجوبة ابن سحنون وأجوبة القرويين كان الشيخ القوْري فلا يستبعد أن يكون–رحمه الله تعالى- قد اطلع على نسخة من النسخ التي زاد فيها بعض النسَّاخ بعض الأجوبة التي لم تكن لا لابن سحنون ولا للقرويين، ويؤكد ذلك ما وقف عليه كل من حقق الكتاب، كما يمكن حمل دعاوى التحذير أنه راجع إلى الخلط الواقع في بعض النسخ نظرا لقِدمها، فامتدت إليها أيدي النسّاخ مرارا وتكرارا، استدراكا واستدلالا وتوسيعا واختصارا، بل وأحيانا مسخا وإفسادا وتزييفا وخلطا[49] .

أضف إلى ذلك أنه لم ينقل عن واحد من الأئمة المتقدمين الأعلام كابن رشد أو القاضي عياض - وغيرهما كثير- أن ابن سحنون أو ابن أبي زيد القيرواني لم تكن له أجوبة، أو أن تلك الأجوبة المنسوبة فيها

---

[48] مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين، ص..112-113

[49] نفسه، ص.112.

ما يخالف الشريعة أو المعتمد في المذهب المالكية، اللهم إلا ما كان لهما من الاختيارات والترجيحات في الفروع الفقهية التي تعود أحكامها إلى الاجتهاد أو الترجيح حسب الظروف المفتي والمستفتي وزمن ومكان الفتوى.

إن كُلًا من النقل بالواسطة وغياب التحقيق والتدقيق أثناء الحديث عن مؤلفات مالكية لها باع طويل في حفظ النوازل، وكذا عدم تعليل الهلالي السجلماسي للأحكام أثناء تحذيره من الكتابين-موضوع هذا البحث- واستخدام ألفاظ من قبيل باطل و بهتان و أقاويل الشيطان و تآليف لايشبه ما فيها قولا صحيحا،[50] مع تبنِّيه بعفوية كبيرة ما قاله السابقون من المالكية، يجعلنا نطمئن أن أجوبة ابن سحنون وأجوبة القرويين من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي عند المتقدمين وأن الكتابين ذوي أهمية بالغة، إذ يضُمان إلى جانب أجوبة ابن سحنون وأجوبة ابن زيد القيرواني أجوبةَ غيرهما من فقهاء الغرب الإسلامي الذين عاصروهما أو كانوا قبلهما، فحفظا لنا بذلك جملة كبيرة من النوازل الفقهية التي لولا إثبات المؤلفين لها في كتابيهما لكانت عرضة للضياع، أو ربما ضاعت بلا رجعة.

المبحث الثالث: دور الباحث نحو تحذير التراث من التراث

يعد التراث الإسلامي بوجه عام والتراث المالكي بوجه خاص مما تشكل حول الوحي بشقيه: القرآن والسنة وآثار الصحابة رضوان الله عليهم، فهو تراث ارتبط بدين الحق واحتف به، وتخلقّ منه. حتى اشتهر المذهب المالكي بفقه النوازل بامتياز حيث خرج من الجمود على النص إلى فسحة الفكر والاجتهاد لمسايرة حياة الناس وتطورها عبر مختلف الأصقاع والعصور.

تعرض هذا التراث النفيس لعدة تشوهات على مدار التاريخ مرة على يد منافسيه[51]، لكونه تراثا حضاريا وأخرى على يد المنتسبين إليه عبر التشكيك والتحذير[52]. فكان لابد للتصدي لنفي التراث من الوجود في عدة جبهات وذلك عبر قراءته قراءة فاحصة ثم رصد فمواجهة مختلف التحديات التي تتربص به.

---

[50] نور البصر، تحقيق عبد الكريم قبُول، ص.252.

[51] شوقي بنبين، أحمد، مشاج من التراث، اعتنى به وأعده للنشر عزيز أبو شرع، مركز روافد، سلسلة دراسات وأبحاث، -3-، ص.179.

[52] وللأمانة العلمية: نجد تحذير بعض العلماء من بعض كتب التراث كان القصد منه حسنا، بل صوابا أحيانا حفظا لدين الأمة واستبعادا لما فيه نقص من جهة ضعف معتمده أو عدم جريان العمل عليه.

أولا بقراءة التراث:

قراءة التراث المالكي بنية الإفادة منه لا يمكن أن تكون إلا من منظور الحقبة التي نعيشها، وفي ضوء ما حصل من تطورات في المجالات الحضارية والعلمية والمنهجية. فقراءة التراث لا تكون إلا بمنظار الباحث المتخصص المتفاعل مع كل محطة من محطات تاريخنا المجيد.

إن التراث المالكي، كما غيره من الموروثات الأصيلة، لا يمكن فصله عن السياق الزمني والتاريخي الذي نشأ فيه، ولكن من الضروري أن نتعامل معه في الوقت الحاضر بشكل يعكس التغيرات الجوهرية التي طرأت على المجتمع والعلوم والفكر. ففي عالم اليوم، الذي يشهد تطوراً مذهلاً في مجالات متعددة مثل العلوم الإنسانية والتقنيات الحديثة، لم يعد من المقبول أن تظل قراءة التراث محكومة بمنظور تقليدي ضيق، بل يجب أن تتسم بالمرونة والانفتاح على التطورات المعرفية الراهنة.

وفي هذا السياق، لا بد من تأكيد أن قراءة التراث المالكي يجب أن تتم من خلال منظور الباحث المتخصص الذي يمتلك الأدوات الأبستمولوجية والمنهجية الحديثة التي تمكنه من تحليل النصوص والفكر المالكي بشكل نقدي وبحثي، بعيداً عن التبجيل المطلق أو التفسير السطحي. فالباحث الذي يتفاعل مع كل محطة من محطات تاريخنا المجيد لا يقرأ التراث فقط كوثيقة تاريخية ثابتة، بل يتفاعل مع المذهب المالكي كأداة للإجابة على تساؤلات العصر، بما يتناسب مع التحديات المعاصرة.

كما أن القراءة المتجددة للتراث المالكي-دائما بنية الإفادة- يجب أن تسعى إلى تجديد الفهم واستنباط الحلول التي تتلاءم مع متطلبات العصر الحالي، مع الحفاظ على الجوهر الروحي والأخلاقي لهذا التراث. وهذا يتطلب من الباحث أن يكون قادراً على توظيف أدوات علمية ومنهجية متقدمة، مثل المقارنة بمرونة بين مختلف المدارس الفكرية والفقهية، وتحليل السياقات الاجتماعية والسياسية التي أنتجت هذه الأفكار.

وعلى العموم لن يتأتى هذا إلا بتحصيل العلم والمعرفة عبر القراءة المتبصرة، فهي السبيل لمعرفة علل ركودنا وسبب تخلفنا وانحطاطنا والخروج من فلك التبعية لغيرنا. فالقراءة المتبصرة للتراث حركة للعقل في تفاعله مع النواميس ومفتاح المعرفة ومعركة بناء الذات وأساس كل تواصل ومفتاح نهضة الشعوب[53].

[53] ارحيلة، عباس أحمد، تراثنا في مسار التحديات، مركز روافد، سلسلة دراسات وأبحاث-5-، ص.52.

ثانيا بمواجهة التحديات التي تقف أمام الإفادة من التراث

إن اشتغال الباحث في مجال التراث يحتم عليه معرفة التحديات المختلفة التي واجهت هذا التراث وتواجهه خصوصا وأنه تراث مرتبط بالوحي الإلهي فهو حقيقة تاريخية قائم على الرسالة المحمدية، فكل من عادى الوحي وانتصب لمحاربته يتمنى تشويهه والقضاء عليه. كما يجب على الباحث الإلمام بتفنيد دعوى انغلاق باب الاجتهاد، بعد فهم السياق التاريخي الذي أنتج هذا النوع من الدعاوى[54]، لأنه سبب تراجع التوهج الفكري للأمة وحرمانها من مواكبة نهضة الأمم في ظل واقع سياسي واقتصادي متشردم وأطماع استعمارية دائمة ومتجددة. فالإنسان المسلم يعيش معارك غير متكافئة في لحظات اختلت فيها الموازين، وأصبحت تتلاعب بها الأزمات بشتى أنواعها[55]، وبالموازاة مع كل هذا لقد شكلت آليات نساخة الكتاب المخطوط عبر التاريخ قضية شائكة لا تقل أهمية عن ما سبق ذكره من التحديات الخارجية التي اعترضت الإفادة من التراث، فكانت من أخطرها تلك العمليات التي قد تمس المتن في معناه في حال وقوع الناسخ في هنات بقصد أو بغير قصد حيث ترتب على سوء النسخ مشكلات لا يمكن حصرها، تتصل بكتب التراث في كل المعارف العربية منذ بداية التأليف إلى عصر الطباعة[56] .

فالطالب الباحث القارئ للتراث الواعي بالتحديات يُنتظر منه تحقيقا علميا رصينا يتناول التراث بوصفه وعاء للهوية والخصوصية الحضارية للأمة، التي يمكن التمييز فيها بين الثوابت والمتغيرات، والحاجة القصوى لتجديد النظر فيها قائمة باعتبار الأصول والتحولات التي يعرفها السياق، الذي يظهر كفاءات المجتهدين في إدراك هذه اللحظات الفارقة التي بها يصبح التراث حيا وحاضرا قابلا للإحياء وتطور والإبداع.

---

[54] والتي يمكن إجمالها في: إغلاق باب إنشاء مذهب خامس أو إغلاق باب الاجتهاد خارج المذاهب الأربعة المعتمدة وأيضا إغلاق باب الاجتهاد على من لم تتوفر فيه أهليته.

[55] نفسه، ص.29.

[56] أمشاج من التراث، ص.99.

الخاتمة:

لقد أسفر هذا المقال عن جُملة من النتائج، تتعلق أساسا بمنهج النقد المتبع في تحذير الشيخ أحمد الهلالي من الكتابين اللذين كانا موضوع هذا البحث، وأسردها في نقطتين أساسيتين:

أولا: نقله تحذير من سبقوه من المشايخ حيث:

- في انتقاده لكتب المالكية اعتمد على النقل بالواسطة.
- غاب التحقيق أثناء حديثه عن مؤلفات المالكية المتعلقة بالفتاوى والنوازل، في حين نجد كلامه محققا من خلال حديثه عن كتب أخرى.
- حذر من كتب المالكية، والتي تبين من خلال هذا البحث المتواضع أنا كانت معتمدة عند المتقدمين، والتي نالت بالمقابل حجما أقل بكثير مقارنةً بحجم المواضيع التي تناولها كتاب "نور البصر".

ثانيا: عدم التعليل لأحكامه أثناء تحذيره من الكتب موضوع هذا البحث حيث:

- استخدم ألفاظا من قبيل باطل وبهتان وأقاويل الشيطان وتآليف لايشبه ما فيها قولا صحيحا.
- تبنيه بعفوية كبيرة ما قاله السابقون من علماء المالكية بدون تعليل.

لهذا فالتحقيق العلمي للكتاب المخطوط هو السبيل الوحيد للتعريف بالتراث وإنقاذ التراث بالتراث.

توصيات الباحث

وفي الختام أقترح ما يلي:

- أن يكون هذا البحث نقطة انطلاق لدراسات وأبحاث أخرى لها علاقة مباشرة بالموضوع.
- دعوة الباحثين إلى تحقيق كتب المالكية بغض النظر عما قيل فيها وعنها.
- يحتوي كتاب "نور البصر على شرح خطبة المختصر" على مواضيع كثيرة، تصلح أن تكون مشاريع بحوث أكاديمية.

لائحة المصادر والمراجع

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر قاسم مخلوف، تحقيق عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية، ط،1 2003.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، طبعة دار الكاتب بطرابلس ليبيا، ط،2 2000.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، طبعة دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة.
- الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين الطبعة، الخامسة عشر.
- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط2 1982.
- الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، فهرست بدر سماء العالي (هذا العنوان ينبغي التحقق منه، المعروف أن أحمد بن عبد العزيز الهلالي له فهرستان: كبرى وصغرى تسمى العجالة)، تحقيق رشيد المصلوت الروداني، ط 1981
- الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، نور البصر شرح المختصر، تحقيق أحمد فاضل و الحسين أبو الوقار، وعبد العزيز أيت المكي، طبعة المجلس العلمي بإنزكان ط2014،1.
- القاضي عياض، أبو الفضل، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة بالمحمدية، ط أوقاف المغرب، سنة 1983.
- السافري، محمد المدني، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا نوقشت بكلية الشريعة بآيت ملول آكادير، تقديم وتحقيق كتاب البيوع من كتاب التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي.
- ابن فرحون، إبراهيم شمس الدين محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحقيق جمال مرعشلي، طبعة دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003.
- الفشتالي، عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الملك، وثائق الفشتالي، تحقيق أبي الفضل الدمياطي أحمد بن علي، طبعة مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 2015.

- ابن عبد الرفيع، إبراهيم بن حسن، معين الحكام على القضايا والأحكام، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1989.
- البوشواري، محمد، مختصر أمهات الوثائق وما يتعلق بها من العلائق - للفقيه سيدي داوود التملي الجزولي (ت899هـ)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا.
- ابن شاس، بو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة الجواهر، دراسة وتحقيق حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان- الطبعة: الأولى،2003.
- الحسن أشفري،"ابن سحنون ورد دعوى انتحال كتاب الأجوبة"، مجلة المذهب المالكي، العدد الثاني لسنة 1427هـ/2006م.
- الهلالي، أحمد بن عبد العزيز، نور البصر شرح المختصر، تحقيق عبد الكريم قبُول، طبعة دار الرشاد الحديثة، ط2013،1.
- ابن مصلين، يعلى، مختصر الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل البادية وأهل الجبال الذين لاولي لهم ولا سلطان لأجوبة القرويين، تحقيق الحسن خالد شجيد، دار الفتح للدراسة والنشر، ط1، 2023.
- التمنارتي، أبوزيد عبد الرحمن، الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة، تحقيق اليزيد الراضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية2007.
- الكيكي، محمد بن عبد الله، مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال، تحقيق أحمد توفيق، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.
- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط1981.
- التملي، عبد الله بن ابراهيم بن داود، النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين، تحقيق رضوان بن صالح الحصري، دار ابن حزم، طبعة2016.

القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1997،2.

- التسولي، علي بن عبد السلام، أجوبة التسولي في مسائل الأمير عبد القادر، تحقيق عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1996.

- الغلاوي الشنقيطي، محمد، بوطليحيّة، تحقيق يحيى بن البراء، طبعة المكتبة المكية، الطبعة الأولى 2004.
- الغلاوي الشنقيطي، محمد، نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي، دراسة وتحقيق لخضر لقمار، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية –الجزائر- السنة الجامعية: 2004-2005.
- ابن سحنون، محمد، أجوبة ابن سحنون، تحقيق ودراسة: حامد العلويني، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى: 2000م.
- شوقي بنبين، أحمد، أمشاج من التراث، اعتنى به وأعده للنشر عزيز أبو شرع، مركز روافد، سلسلة دراسات وأبحاث-3-.
- ارحيلة، عباس أحمد، تراثنا في مسار التحديات، مركز روافد، سلسلة دراسات وأبحاث-5-.